الاحتراز في مقدمات كتب شروح التسهيل لابن مالك(ت672هـ)
(الكلام وما يتألف منه أنموذجًا)

أ.د.ليث قابل الوائلي
جامعة كربلاء/كلية التربية للعلوم الإنسانية

م.م.كاظم طارش عبد علي الأسديّ
جامعة الزهراء –عليها السَّلام– للبنات كليَّة التربية

ملخص البحث:

الحمدُ لله العالي المتعال، وأَفضل الصلاة وأَتمّ السلام على خير خلقه محمدٍ والآل، لاسيما ابن عمّه مجندل الأبطال.

وبعد:

لما كانت دلالة المصطلحات النحويّة مضطربة ومتشتتة في المؤلفات النحوية القديمة؛ مما تسبب في توليد إشكاليات متعددة لدى الباحثين المعاصرين؛ لذ يهدف هذا البحث إلى ذكر الاحترازات التي تناولها شراح كتاب (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) الخاصة بالحدود النحوية في باب (الكلام وما يتألف منه)، فابن مالك من النحويين الأجلّاء الذي اشتهروا بالشجاعة والإبداع في معالجة القضايا النحويّة إذ استطاع ببراعته أن يتناولها بمدلولات قد تتسم بنوع من الاستقرار في الدرس النحوي.

الكلمات المفتاحيَّة: الاحتراز، النحو، المقدمات،التسهيل، شروح

Keywords: Al-Ihteraz, grammar, Shirat, Altashil, explanations

Abstract :

Praise be to Allah, the Most High, the Most Great, and the best prayers and most complete peace be upon the best of His creation, Muhammad and his family, especially his cousin, the recruiter of heroes.

And after:

Since the meaning of grammatical terms was disturbed and scattered in ancient grammatical works, which caused the generation of multiple problems for contemporary researchers; Therefore, this research aims to mention the precautions mentioned by the commentators in the grammatical limits that were mentioned in the book Tashil al-Fawaid wa Takamal al-Maqasid in the chapter of speech and what it consists of, Ibn Malik is one of the venerable grammarians who was famous for his courage and creativity in dealing with grammatical issues, as he was able with his brilliance to address them with meanings that may be characterized by a kind of stability in the grammatical lesson.

توطئة:

برز مصطلح الاحتراز وشاع في القرن الخامس والسادس والسابع للهجرة، إذ لا نكاد نجد شرحًا لمتن نحويّ إلّا وقد حوى على مصطلح الاحتراز ، إذ شهدت هذه المدّة الشروح الكثيرة التي ابتغى فيها الشراح تسهيل المتون وتيسيرها وبيان نصوص الأوائل المستغلقة وإيضاحها المتأثرة بالدراسات المنطقيّة التي أفاضت في تحديد الكلام وتفصيلاته الموضوعيّة التي تعمل على إحاطة تامة وشاملة، مما قد رافق الحدود والمسائل النحويّة الغموض والإبهام، ومن أهم الحدود التي وردت في باب الكلام وما يتألف منه هي:

1. الاحتراز في حدّ الكلمة.

الكلمة مصداق يعرف به الكلام، فالكلمة على ثلاثة أنواع هي: (الاسم) كزيد، (والفعل) كقام (والحرف) كقد ، ولا قيمة لها خارج تركيب الجملة، جاء في التسهيل: " الكلمةُ لفظٌ مستقل دالٌ بالوضع تحقيقًا أو تقديرًا أو منوي معه كذلك. وهي اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ"[1].

إنّ ما ذكره ابن مالك(ت 672هـ) فيه احترازات كثيرة، فقوله: (لفظ) فالاحتراز يتمثل بغير الملفوظ، وأشار المصنّف في الشرح ضمنًا لهذا الاحتراز، إذ قال في شرحه لكلامه: "فتصديره بـ(اللفظ) مخرج للخط ونحوه مما هو كاللفظ في تأدية المعنى"[2]، فالاحتراز من غير الملفوظ كالخطّ، ونحوه مما هو كاللفظ في تأدية المعنى، كالإشارة، والإيماءات.

وكلمة (اللفظ) فيها ما يوحي إلى الاحتراز من الصوت الساذج، فهو لا يعدّ لفظًا، "فاللفظ هو الصوت المعتمد على المقطع مستعملًا كان أو مهملًا فالصوت الساذج لا يسمّى لفظًا"[3] .

وقوله: (مستقل)، فهو احتراز ضمني أشار له الشراح[4]؛ إذ "أخرج به ما هو بعض اسم، كياء النسب نحو: زيدي، أو بعض فعل كألف ضارب، فكل من الياء والألف لفظ دال بالوضع وليس كلمة؛ لعدم استقلاله، لأنّه جزء كلمة"[5] " واحتيج إلى أن يتحرز بـ(مستقل)من بعض اسم وبعض فعل لأنَّه أخذ جنسًا بعيدًا، وهو اللفظ، فلو أخذ أقرب منه –وهو القول– لم يحتج إلى التحرز بقوله: "مستقل لأنَّ بعض اسم وبعض فعل لا يقال له قول"[6].

تقدم أن المصنف أراد بقوله: مستقلّ ما ليس بعض اسم، كياء زيدي وتاء مسلمة، ولا بعض فعل، كهمزة أعلم وألف ضارب، فلم يفصح عن تفسير المستقل، وإنما مثّل لغير المستقل، وتمثيله له بياء النسب وهمزة أعلم ونحوهما يقتضي أن يكون مراده بالمستقل ما دل على المعنى المقصود بتلك الكلمة؛ لأن الألفاظ التي مثل بها لغير المستقل ليس شيء منها دالّا بنفسه على المعنى [7]،ومثال المستقل، نحو قولنا : (مسلمة) ليس هو الدّال على المعنى المراد؛ بل مسلم دال على المتصف بهذا المعنى والتّاء دلت على التأنيث. وكذا يقال في نحو: زيديّ وأسديّ.

وقوله : (دال بالوضع) قال المصنف: "احتراز من اللفظ المهمل كـ"ديز" مقلوب "زيد"، فإنَّه يدل سامعه على حضور الناطق به غير ذلك دلالة عقلية لا وضعية" [8]، وهو احتراز صريح من

الألفاظ المهملة التي لا معنى لها، كذلك الاحتراز ممّا كان مركبًا دالًا على أكثر من معنى، وقيّده بالوضع احترازًا ممّا لم يضعه الواضعون.

وقيل: "احترز بالوضع مما يدل بالطبع كقول النائم اخْ، فإنَّه يدل على استغراقه في النوم، وعند السعال احْ احْ، فيفهم منه أذى الصدر، واللفظ المصحف إذا فهم منه معنى، فكل هذا لا يسمى كلمة لأنَّ دلالتها على ذلك المعنى لم تكن بالتواضع"[9].

ومن الاحترازات التي أشارها إليها الشّراح: (تحقيقًا أو تقديرًا) ؛ فذكر التقدير من أحد جزأي العلم المضاف كامرئ القيس، فإن مجموعه كلمة واحدة باعتبار المعنى، وكلمتان باعتبار اللفظ، لأن أحد جزأيه مضاف والآخر مضاف إليه، والمضاف والمضاف إليه لا يكونان إلا اسمين أو في تقدير اسمين، فامرؤ القيس اسم واحد تحقيقًا لأن مسماه لا يدرك بأحد جزأيه، وهو اسمان تقديرًا لأنه في اللفظ بمنزلة غلام زيد[10].

ومنها أيضًا: (أو منوي معه كذلك)، فقوله: أو منويّ معه كذلك هو تقسيم للمحدود. أي الكلمة إما لفظ أو غير لفظ لكنه منوي مع اللفظ، قال المصنف: "لما كان الاسم بعض ما تتناوله الكلمة وكان بعض الأسماء لا يلفظ به كفاعل أفْعُل وتفْعَلُ، دعت الحاجة إلى زيادة في الرسم ليتناول بها ما لم يتناوله اللفظ، فقيل: أو منويّ معه، أي: مع اللفظ"[11]. ومنويّ: صفة قامت مقام موصوفها، والتقدير: الكلمة لفظ مقيد بما ذكر، أي: بالاستقلال والدلالة بالوضع، أو غير لفظ منويّ مع اللفظ، فالهاء في معه عائدة على اللفظ مقيّدا بفصوله. و(كذلك) مشار به إلى الاستقلال والدلالة المنبه عليهما، أي المنوي لا يكون كلمة حتى يتصف بالاستقلال والدلالة بالوضع[12]، والاحتراز بهذا القيد من الإعراب المقدر في نحو: يا فتى؛ فإنه يصدق عليه أنه منوي مع اللفظ المقيد ولكنه غير مستقل[13]

وما نستنتجه أنّ قوله (لفظ) هو بمنزلة الجنس، يشمل المهمل، والمستعمل، والمفرد والمركب والمستقل وغير المستقل، وقوله(مستقل) احتراز من غير المستقل ممّا هو بعض اسم ، كـ(ياء النسب) التي تلحق الاسم المنسوب، نحو: أسديّ ، أو بعض فعل ، كـ (همزة التعدية) في أكرم، فكلتاهما (الياء والهمزة) لفظ دال بالوضع، وليس كلمة، لعدم استقلاليته؛ لأنّه جزء من الكلمة.

وقوله: (دال بالوضع) هو احتراز الّذي دلالته عقليّة كـ(ديز) مقلوب زيد، وأخرج الذي دلالته طبيعيّة كـ(أح) فإنّه يدّل على وجع الصدر فهو دلالة طبيعية لا وضعية.

"وقد يتوهّم أنّ من حدّ الكلمة بأنّها لفظ دالّ بالوضع واقتصر عليه يكون حدَّه غير منعكس؛ لخروج الأسماء التي لا يلفظ بها؛ كفاعل أفعل منه، وحينئذ تتعين الزيادة التي زادها المصنف وهي قوله: أو منوي"[14]، ومثاله: الفعل الأمر، نحو: اضرب، أنت، فإنّه منويّ مع لفظ (اضرب) فقوله (أو منوي) ليدخل فيه الأسماء الواجبة الاستتار؛ فإنها في حكم الملفوظ بها.

فاشتمل حدّ (الكلمة) على احترازات في المعنى، واعتاد المصنّف على تقييد العبارات بما يتناسب مع المعنى المقصود، فبدأ بلفظة (اللفظ) التي لا يمكن الاحتراز فيها لعموميتها، إذ تدلّ على الألفاظ المهملة والمستعملة، وأخرج به كل ما هو للخط ونحوه ، فذكْر (اللفظ) عنده أولى من ذكر (اللفظة)؛ لكون اللفظ يقع على كل ملفوظ حرفًا كان أو أكثر، وهو بذلك يبدأ من العموم إلى الخصوص في شرح الحدّ النحوي، فقوله: (مستقل) هو تقيّيد أخرج به غير المستقل، نحو: الياء والهمزة، والتاء ، والألف، فكل هذه الحروف غير مستقلة؛ لأنّها تدل على وضع في سياق الكلمة إمّا للنسب، أو للتأنيث، أو للتعدية، أو لاسم الفاعل. وقوله: (دال بالوضع) فهو يقتصر على المستعمل من الألفاظ، فهذا دليل على أن تكون الكلمة دليلًا وضعيًّا لا عقليًّا ، فهو احتراز من اللفظ المهمل كـ(ديز) مقلوب (زيد) فهذا وإن كان مهملًا إلا أنّه يدلّ السّامع على حضور الناطق به دلالة عقليةً لا وضعيةً.

وقوله: (تحقيقًا أو تقديرًا) : تحقيقًا مثل قولك: (رجل) ، وتقديرًا قولك: (امرؤ القيس) وامرؤ القيس من حيث المدلول كلمة واحدة، ومن حيث اللفظ كلمتان مركبتان من (امرئ) و(قيس) فإطلاق اللفظ على أحد جزئيه بمثابة المجاز ، وإطلاقه عليهما بمثابة المركب الحقيقي.

وقوله: (منوي معه كذلك): أي مقابل الملفوظ، لأنّ اللفظ إما ملفوظ أو منوي، والتقدير: الكلمة لفظ مقيّد بما ذكر ، أو غير لفظ منوي مع اللفظ.

وبذلك عمد الشراح إلى عرض مفهوم الحدّ عن طريق ذكر ما قيّده المصنّف وفصله عمّا يخالطه ويلابسه.

2. الاحتراز في حدّ الكلام.

الكلام في اصطلاح النحويين هو: " المعنى المركّب الذي فيه الإسناد التام " [15]، وهو أيضًا " الجملة المفيدة فائدة تامة"[16]، وهذه الفائدة يحسن السكوت عليها، وهذا ما عبّر عنه سيبويه(ت180هـ) بقوله: "ما جاء لمعنًى" [17]، وحدّه ابن مالك بقوله: "والكلامُ ماتضمّن مِنَ الكلم اسناداً مفيدًا مقصودًا لذاته"[18].

قال المصنّف في الشرح قبل التعرض للحدّ بأنه "صرح سيبويه وغيره من أئمة النحويين بأن ما لم يفد ليس بكلام مفردًا كان كزيد، أو مركبًا دون إسناد كعبدك وخير منك، أو مركبًا بإسناد مقصود لغيره نحو: إن قمت، أو مركبا بإسناد مقصود لا لغيره لكنه مما لا يجهله أحد نحو: النار حارة. فيلزم مَنْ تَعَرَّضَ لحدِّ الكلام أن يحترز من ذلك كله بإيجاز "[19].

ويتبين لنا احترازات المصنّف في شرحه، إذ قال:" فقولي: (ما تضمن من الكلم) إعلام بالجنس الذي منه الكلام، وأنه ليس خطًّا ولا رمزًا ولا نحو ذلك، وإنما هو لفظ أو قول أو كلم، فاللفظ أبعد الثلاثة لوقوعه على المهمل والمستعمل بخلاف القول والكلم، والقول مثل الكلم في القرب لتساويهما في عدم تناول المهمل، لكن قد يقع القول على الرأي والاعتقاد مجازًا، وشاع ذلك حتى صار كأنه حقيقة ثابتة، ولم يعرض هذا للكلم، فكان تصدير حد الكلام به أولى، لكن على وجه يعم المؤلف من كلمتين فصاعدًا، فلذلك لم أقل (الكلم المتضمن) لأن الكلم اسم جنس جمعي كالنبِق والطَرَف واللّبِن، وأقل ما يتناول ثلاث كلمات، وإنما قيل (ما تضمن من الكلم) فصدر الحد بما لصلاحيتها للواحد فما فوقه، ثم خرج الواحد بذكر تضمن الإسناد المفيد، فبقي الاثنان فصاعدًا، وهو المراد"[20].

اشتمل كلام المصنّف في المتن والشرح على خمسة ألفاظ، وهي: اللفظ، والقول، والكلمة، والكلم، والكلام، أما اللفظ: فهو الصوت الذي يعتمد على مقاطع الحروف، وهو أعمّ الخمسة لصدقه على المستعمل والمهمل، لذا قيّد بأنَّه دال بالوضع ، حين أريد منه المستعمل دون المهمل.

وأما القول: هو اللفظ المركب في القضية الملفوظة، أو المفهوم المركب العقلي في القضية المعقولة فهو اللَّفظ الدالّ على معنى؛ فهو أخصّ من اللّفظ؛ لصدقه على المستعمل فقط، لكنَّه أعمّ من الثلاثة الباقية؛ لصدقه على الكلمة، والكلم، والكلام[21].

وأمّا الكلمة: فهي تطلق على أحد مفردات الكلام الاسم أو الفعل أو الحرف وهي أخصّ من القول؛ لإطلاقها على المفرد خاصة؛ فأخصيتها باعتبار الإطلاق؛ لأنّه كلّما أطلقت الكلمة أطلق القول، وليس كلّما أطلق القول أطلقت الكلمة[22].

وأمّا الكلم: فقد يستعمل في اللغة مرادًا به الكلام، وأمّا في الاصطلاح: فهو عبارة عن ثلاث كلمات، سواء أحصلت فائدة أم لا[23].

وأما الكلام فهو في اصطلاح النحويين: عبارة عن الجملة المفيدة؛ لذا قيّده المصنّف بقوله ((الكلامُ ماتضمّن مِنَ الكلم اسنادًا مفيدًا مقصودًا لذاته)) ؛ فهناك خلاف في إطلاق لفظ الكلام في اللُّغة على الخطّ وعلى الإشارة وعلى ما يُفهَم من حال الشيء وعلى القول المركب الذي لا يُفيد وعلى المعنى الّذي في النفس وعلى التكليم، أهو على سبيل المجاز أم على سبيل الاشتراك[24].

فقوله:((إسنادًا)) احترازٌ[25] من المفرد، نحو: (زيد) والمركب الإضافي، نحو (عبدالله) والمزجي، نحو(سيبويه) إذ المراد بالإسناد نسبة أحد الجزأين إلى الآخر، ليفيد المخاطب فائدة يحسن السكوت عليها.

وقيّد الإسناد بالفائدة(إسنادًا مفيدًا) هو احتراز من الإسناد غير المفيد نحو: إن قام زيد، فلم تحصل الفائدة، فمذهب سيبويه وجلّ النحويين وجوب أنْ يكون اللُّفظ مفيدًا حتى يمكن تسميته كلامًا ؛ لأنَّ الكلام : "لفظ يُعبّر بإطلاقه على الجملة المفيدة فكان حقيقة فيها ، كالشرط وجوابه" [26]، وتابعهم في ذلك ابن مالك فقد أوجب في اللفظ أنْ يكون مفيدًا ليسمّى كلامًا ، فلا يمكن أنْ يسمّى قول من قال: السماءُ فوقَ الأرضِ أو النارُ حارةٌ كلامًا؛ إذ لم تحصل فائدة من جهة المخاطب ؛لأنَّه من البديهي المعروف أنْ تكون السَّماء فوق الأرض وأنْ تكون النار حارة[27].

فالفائدة المرادة فيما حدّه المصنّف للكلام تتمثّل في أن يفهم السامع المتكلِّم معنى يحسن السكوت عليه، فما أن تذكر الفائدة حتّى ينصرف الفكر إلى المعنى الصحيح السالم ممّا يفسده، ولا يُعدّ التركيب كلامًا إلّا إذا أفاد معنى يحسن السكوت عليه.

وقوله: (مقصودًا لذاته) احتراز[28] من غير المقصود ، كالكلام الصادر من النائم والساهي، فهو خال من إفادة المخاطب. نحو قولك: رأيت الذين قاموا، فهذا ليس كلامًا بل جزء منه، فمذهب جُلّ النحويين وتبعهم ابن مالك[29] أنّه يجب أن يكون الكلام مقصودًا ، فلا يمكن أنْ يسمّى ما ينطق به النائم أو الساهي كلامًا، والكلام ينبغي أنْ يكون نابعًا من إرادة المتكلم بحسب ما يعتقده ويراه إلى غير ذلك من أمور هي راجعة إليه سواء في الحقيقة أو التقدير ودليل ذلك "أنّ أهل اللُّغة متى علموا واعتقدوا وقوع الكلام بحسب أحوال أحدنا وصفوه بأنَّه متكلِّم، ومتى لم يعلموا ذلك أو يعتقدوه لم يصفوه فجرى هذا الوصف في معناه مجرى وصفهم لأحدنا بأنّه ضاربٌ ومحركٌ ومسكّنٌ وما أشبه ذلك من الأفعال، ومن دفع ما ذكرنا في الكلام وإضافته إلى المتكلم تعذّر عليه أنْ يضيف شيئًا على سبيل الفعلية؛ لأنّ الطريقة واحدة ولا يلزم على ما ذكرناه إضافة كلام النائم أو الساهي"[30].

وخلاصة ما تقدَّم إنّ الاحتراز في ما قاله المصنّف على نوعين: الأوَّل (الاحتراز الإيحائي)– الذي صرّح به الشراح – ويتّضح لنا هذا الاحتراز في تقيّيد الكلام ممّا يخالطه كالإشارة والخطّ والرمز والإيماء. و النوع الثاني: (الاحتراز الصريح) يظهر لنا بتقيّيد الكلام بالإسناد، وإخراج المفرد والمركب الذي لا إسناد فيه، وتقيّيد الكلام بالفائدة، وهو (احتراز صريح) من الكلام الخالي من الفائدة، كقولنا: السماءُ فوق الأرض، والقمرُ موجود في الليل، فهذا من الأمور البديهيّة، فهو كلام خال من الفائدة، كذلك يظهر لنا (الاحتراز الصريح) في تقيّيد الكلام بالقصد احترازًا ممّا يصدر من دون قصد، نحو كلام النائم والساهي، أيضًا يظهر لنا في تقيّيد الكلام لذاته، وهو احتراز مما يقصد لغيره، نحو الجمل التي تقع صلة للموصول فلا تستقل عنها بالفائدة، نحو: جاء الذي قام أبوه، فجملة صلة الموصول (قام أبوه)، مفيدة بانضمامها إلى الموصول، فليس لها فائدة إذا استقلت عن صلتها بالموصول، فهي مقصودة لغيرها، فهي إيضاح للموصول.

3.الاحتراز في حدّ الاسم.

لم يذكر سيبويه حدًّا للاسم، وإنما اكتفى بإيراد أمثلة له فقال :"فالاسم : رجل، وفرس، وحائط" [31]، وقد علَّل النحويون اكتفاء سيبويه بالمثال من دونَ الحدِّ فقال الزجاجي: "فقال أصحابه ترك تحديده ظنًّا منه أنّه غير مشكل، وحدَّ الفعل؛ لأنَّه عنده أصعب من الاسم" [32]، "ومنهم من قالَ : لا حدَّ له؛ ولهذا لم يحدَّه سيبويه، وإنّما اكتفى فيه بالمثال"[33]. أمّا السهيلي فقد علّل هذا بقوله: "إنَّ الاسم وقع في عبارة النحويين على ما هو في كلام العرب، فلم يحتج الى تبيينه بحدٍّ ولا رسم ..." [34] . على حين ذهب ابن يعيش إلى أنّه "لما حدَّ الفعل والحرف تميّز عنده الاسم" [35] . وقد يكون وضوح الاسم هو السبب في ذلك؛ لأنَّ حَصْرَ الواضح صعب؛ لذا فإنَّ ذكر أفراد المسميات أجدى من التمييز، ومن ثَمَّ تكون الخصائص العامَّة لهذه المسميات دوال على أفراد هذا القسم[36].

وقد ذكر حدّه بعض النحويين الذين جاءوا بعده منهم ابن مالك، إذ قال: "فالاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها"[37].

فقوله (الاسم كلمة) فالمصنّف كما هو في سائر الحدود يبدأ بالعموم، فـ(الكلمة) جنس تشمل: الاسم، والفعل، والحرف، وقوله: (يسند مالمعناها)، قال المصنّف في الشرح: "الإسناد عبارة عن تعليق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه، فإن كان باعتبار المعنى اختص بالأسماء، وقيل فيه: وضعي وحقيقي، كقولك: زيد فاضل، وإن كان باعتبار مجرد اللفظ صلح لاسم نحو: زيد معرب. ولفعل نحو: قام مبني على الفتح. ولحرف نحو: في حرف جر. ولجملة نحو: لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة"[38] .

فقوله: (يسند ما لمعناها إلى نفسها) معناه أسند الحكم الذي هو مدلول الكلمة إلى لفظ الكلمة، مثال ذلك: زيد عاقل، أسندت العقل الذي هو لمدلول إلى لفظ زيد، وأجريته عليه، وهو من حيث المعنى لمدلوله؛ لأنَّ المسند إليه العقل إنّما هو مدلول زيد لا لفظ زيد، فقُيّد الإسناد باعتبار المعنى لأنَّه الخاص بالأسماء بخلاف الإسناد باعتبار مجرّد اللُّفظ، فإنَّه عام يشمل الاسم والفعل والحرف؛ لذا "احترز بذلك من الفعل والحرف، فإنها لا يسند ما لمعناهما إلى أنفسهما، فهذا فصل خرج به الفعل والحرف"[39].

وقد ذيّل المصنّف حدّ الاسم بـ(أو نظيرها) أي: هناك بعض الأسماء لا تقبل الإسناد، كأسماء الأفعال، فإنها لا يسند ما لمعناها إلى نفسها؛ لأنَّها لا يُخبر عنها، لذا أتى في الحد بزيادة وهو قوله: (أو نظيرها)، ف(صه) مثلًا لا تقبل الإسناد لكن يقبله نظيرها؛ لذا قال المصنّف: "وليس المراد هنا بالنظير ما وافق معنى دون نوع، كالمصدر والصفة بالنسبة إلى الفعل، بل المراد ما وافق معنىً ونوعًا، كموافقة قول الآمر بالصمت السكوت؛ لقوله: صه، لكن صه لا يقبل الإسناد الوضعيّ ويقبله السكوت، فالمسند إلى السّكوت بمنزلة المسند إلى صه؛ ليوافقها معنىً ونوعًا، وكذا المسند إلى كريم وفلان بمنزلة المسند إلى مكرمان وفل، وإن كان مكرمان وفل لم يستعملا إلّا في النّداء، وهذا سبيل محاولة الإسناد إلى نظير ما تعذر الإسناد إليه بنفسه"[40].

الاحتراز في مسألة حدّ الاسم هو احتراز ضمني، نتلمسه في قوله(يسند ما لمعناه) ؛ إذ قيّد هذا الإسناد باعتبار المعنى، فهو خاص بالاسم، فبقوله: هذا أخرج الفعل والحرف، إذ كلّ منهما يسند ما للفظه إليه لا ما لمعناه، وأمّا الاسم فيسند ما لمعناه إليه، نحو: زيد عالم ، فعالم أسند إلى زيد، فأسند الخبر الذي هو لمعنى زيد، وزيد هو الشخص المسمّى بزيد، فقد أُسند ما لمعنى زيد إلى نفسه لا إلى نظيره ، ولا يسند ما لمعنى (صه) إلى نفسه، فلا تقول: صهْ حسنُ، إنّما يسند إلى نظيره، الذي هو السكوت، أي: السكوت حسنٌ فالنظير (السكوت) أُسند ما لمعناه إلى نفسه، كذلك فل: ، موافق لفلان ، وهذه النظائر يصح أن يسند ما لمعناها إلى أنفسها.

4.الاحتراز في حدّ الفعل.

الفعل من المصطلحات التي ذكرها ابن مالك في التسهيل ، فقال: "الفعل كلمة تسند أبدًا، قابلة لعلامة فرعية المسند إليه"[41].

فقوله(كلمة) بمنزلة الجنس، وقوله(تُسند) أخرج الحرف وبعض الأسماء، كياء الضمير، نحو: (غلامي) والأسماء الملازمة للنداء[42]، أي: أنّه احترز مما لا يسند، وأخرجه من حدّ الفعل، وقوله:

(أبدًا)، هو "احتراز من بعض الأسماء التي تسند وقتًا دون وقت، نحو قولك: زيد القائم، ثم تقول: القائمُ زيد، فزيد قد أسندته في هذا التركب، وأمّا في التركيب الأوَّل فأسندت إليه القائم"[43].

وقوله :(قابلة لعلامة فرعية المسند إليه)، هو "تحرز من أسماء الأفعال، فإنَّها تسند أبدًا وليست أفعالًا، لأنَّها لا تقبل علامة فرعية المسند إليه. والمراد بها: تاء التأنيث الساكنة وألف الضمير وواوه، فهيهات وبعد ملازمان للإسناد. وهيهات اسم وبعد فعل، لأنَّ بعد يقبل العلامة المذكورة نحو: بعدت وبعدا وبعدوا، وهيهات لا يقبل ذلك"([44]).

فقيّد المصنّف حدّ الفعل بـ(قبوله للعلامات الفرعيّة للمسند إليه)، فأخرج، نحو : هيهاتَ العقيق، فـ(هيهات) اسم فعل، ليست فعل، لأنّها لا تقبل علامة فرعيّة المسند إليه، المراد بها :(تاء التأنيث وألف الاثنين، وواو الجمع، ونون النسوة)، فأسماء الأفعال مسندة أبدًا، إلّا أنّها لا تقبل علامات ما أسندت إليه، بخلاف الفعل فإنّه يقبل، فـ(علامة فرعيّة المسند إليه) هي التي تحدد اسم الفعل من الفعل، فسيبويه يمنع دخول نوني التوكيد الثقيلة والخفيفة على (هلمّ) الحجازية؛ لأنَّها عند أهل الحجاز (اسم فعل) ، بينما يمكن دخولها في لهجة بني تميم ؛ لانَّهم أجروها مجرى الفعل فنقول : هلمّنّ يا رجال ، وهلمّنّ يا امراة على لهجة بني تميم ؛ لأنَّها عندهم بمنزلة رد وردا ورادن ورادت ، كما تقول : هلّم وهلّما وهلّمي وهلّممن[45].

5.حدّ الحرف.

قال ابن مالك في التسهيل:"والحرف كلمة لا تقبل اسناداً وضعيا بنفسها ولا بنظيرٍ"[46].

صدّر المصنّف حدّ الحرف بـ(كلمة) كما صدر حدّ الاسم والفعل، ثم قيّد الحرف، بقوله: (لا تقبل اسناداً وضعيًا) ، فأخرج الاسم ، والفعل[47]، فالاسم يُسند ويسند إليه، والفعل يُسنَد ولا يُسنَد ، فنفى قبوله الاسناد مطلقا، أي: لا يسند ولا يسند إليه.

وقوله(وضعيًا) أي: لا يقبل الاسناد الوضعي، و" احترز من الإسناد اللفظي فإنه يقبله نحو: من حرف جر، وهل حرف استفهام"[48]، فالإسناد قسمان: لفظي ومعنوي، فاللفظي: ما عضد به الحكم على اللّفظ فقط. ويشترك فيه الثلاثة، أعني: الاسم والفعل والحرف. ويشاركها فيه الجملة أيضًا، كقولك: زيد معرب، وقام مبني على الفتح، ومن حرف جر ...والمعنوي: ما قصد به الحكم على معنى الكلمة، أي: مدلولها لا على لفظها"[49].

فالاحتراز من الإسناد غير الوضعي، فإنّه صالح لكلّ لفظ كما تقدم، فالإسناد اللفظي مشترك يدخل في الأسماء والأفعال والحروف، تقول: المبتدأ مرفوع ، وكان فعل ماضٍ ناقص، ومن حرف جرّ.

وقوله: (لا بنفسها ولا بنظير) هو "احتراز من الأسماء اللازمة للنداء، فإنّها لا يسند إليها ولا يسند، لكن تقبله بنظير"[50]، فأسماء النداء المشار إليها لا تقبل الإسناد الوضعي بنفسها، نحو : يا فلُ، كذلك أسماء الأفعال نحو: صه ، ولكن تقبله بنظير كما تقدّم، والحرف لا يقبله بنفسه ولا بنظير.

الخاتمة والنتائج:

وفي ختام هذا البحث يمكن إجمال أهم النتائج التي توصلت إليها في دراستي هذه بما يأتي:

1. ورد الاحتراز في شروح التسهيل ضمنا، وصراحة أي: احتراز توحي به النصوص والتراكيب النحويّة، والآخر مصرح به باللفظ (الاحتراز ومشتقاته).
2. كثرت الاحترازات باللفظ والمعنى عند شراح متن كتاب التسهيل، إذ عمد أغلبهم إلى الاستدراك على صاحب المتن، وعرض ما يجب الاحتراز منه، لاسيما في الحدود.
3. تفاوت الشروح في قيمتها العلميّة، فمنها ما أضاف إضافة مهمة للدرس النحويّ، ومنها ما كان تكرارًا ، وإعادة لما قيل قبله، وهذه السمة تكاد تشترك فيها أغب الشروح النحويّة.
4. لم يستعمل ابن مالك لفظ الاحتراز ومشتقاته في متن كتاب التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) إلّا أنّه أورده بكثرة في شرحه لكتاب تسهيل الفوائد المسمى (بشرح التسهيل)، وقد أسهم هذا الاحتراز في الكشف عن عديد من المقاصد التي أرادها المصنّف.

هوامش البحث:

([1]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ابن مالك): 3.

([2]) شرح التسهيل لابن مالك (ابن مالك): 1/ 4.

([3]) الكافي في شرح الهادي: 1/ 205.

([4]) ينظر: شروح التسهيل في (باب شرح الكلمة والكلام وما يتعلق به)، منها: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (أبو حيان الأندلسي): 18/1، وشرح المرادي:65/1، ويضاح السبيل في شرح التسهيل(شهاب الدين الحلبي):187/1، والمساعد على تسهيل الفوائد (ابن عقيل): ¼، و شفاء العليل (السليلي):95/1، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ناظر الجيش): 133/1. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد(بدر الدين الدماميني):63/1، وموصول النبيل نحو شرح التسهيل(خالد الأزهري):95/1، نتائج التحصيل في شرح التسهيل(للمرابط الدلائي):143/1.

([5]) المساعد على تسهيل الفوائد (ابن عقيل): ¼.

([6]) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (أبو حيان الأندلسي): 18/1.

([7]) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ناظر الجيش): 133/1.

([8]) شرح التسهيل لابن مالك (ابن مالك): 4/1.

([9]) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (أبو حيان الأندلسي): 19/1.

([10]) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك:5/1، والمساعد على تسهيل الفوائد:4/1.

([11]) ينظر:شرح التسهيل لابن مالك:5/1.

([12]) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد:4/1و5، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:130/1.

([13]) شرح التسهيل لابن مالك (ابن مالك): 5/1.

([14]) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ناظر الجيش):135/1.

[(15)] التعريفات : 185 .

(16) التبيين عن مذاهب النحويين : 113 .

[(17)] كتاب سيبويه : 12/1 ، ينظر : اللمع في العربية : 5 ، المقرّب : 47 .

([18]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ابن مالك): 3.

([19]) شرح التسهيل لابن مالك (ابن مالك): 7/1.

([20]) المصدر نفسه: 7/1.

([21]) التعريفات : 180، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ناظر الجيش): 138/1.

([22]) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ناظر الجيش): 138/1.

([23]) ينظر: التعريفات : 185، وينظر: موصول النبيل إلى نحو التسهيل: ¼.

([24]) ينظر : ارتشاف الضرب : 831/2 ، التبيين عن مذاهب النحويين : 118 في سياق المسألة (1) ، مسائل خلافية في النحو : 45.42 في سياق المسألة (1)

([25]) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (أبو حيان الأندلسي):30/1، و المساعد على تسهيل الفوائد (ابن عقيل):5/1.

([26])التبيين عن مذاهب النحويين : 113 .

([27])ينظر : شرح التسهيل : 13/1 ، همع الهوامع : 31/1 .

([28]) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد (ابن عقيل):5/1..

([29]) ينظر : شرح الكافية الشافية : 56/1، وشرح التسهيل لابن مالك : 13/1. 14 ، مغني اللبيب : 490/2 . 491 ، وهمع الهوامع 30/1 .

([30]) سر الفصاحة : 34.35 .

([31]) الكتاب : 2/1 1.

([32]) الإيضاح في علل النحو : 49 .

([33]) أسرار العربية : 34 .

([34]) نتائج الفكر : 64 .

([35]) شرح المفصل : 22/1 والى هذا ذهب السيوطي في الأشباه والنظائر : 41/8 .

([36]) ينظر : مفهوم الجملة عند سيبويه : 83 .

([37]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ابن مالك): 3.

([38]) شرح التسهيل لابن مالك (ابن مالك): 9/1.

([39]) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (أبو حيان الأندلسي): 45/1.

([40]) شرح التسهيل لابن مالك (ابن مالك): 9/1.

([41]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ابن مالك): 3.

([42]) ملازمة للنداء، أي: أنّها لم تستعمل في غيره إلّا في الضرورة، وهو ضربان مسموع ، ومقيس، فمن المسموع : يا أبتِ، ويا أمتِ، ومن المقيس: يا خباث في سبّ الأنثى، ينظر: شرح المرادي على الألفيّة: 4/ 6،3.

([43]) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (أبو حيان الأندلسي): 47/1.

([44]) المساعد على تسهيل الفوائد (ابن عقيل): 6/1.

([45]) ينظر: الكتاب : 252/1، و المقتضب : 25/3 .

([46]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ابن مالك): 3.

([47]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك (ابن مالك):9/1.

([48]) المساعد على تسهيل الفوائد (ابن عقيل): 6/1.

([49]) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (ناظر الجيش): 150/1.

([50]) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (أبو حيان الأندلسي): 49/1.

المصادروالمراجع.

- **القرآن الكريم**
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (ت 745هـ) ، تحقيق د. مصطفى أحمد النماس ، ط1 ، مطبعة النسر الذهبي بمصر ، 1404 هـ. 1984م .

- أسرار العربية، الأنباري أبو البركات كمال الدِّين عبدالرحمن محمَّد بن سعيد النحوي، (ت577هـ) ، تحقيق، بركات يوسف هبود ، (د-ط) ، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، 1420هـ-1999م.
- الأشباه والنظائر في النحو، الإمام جلال الدين السيوطي (ت 911هـ)، تحقيق، الدكتور عبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، ط1، 1406هـ-1985.
- الإيضاح في علل النحو، الزجاجي أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، (ت377هـ) تحقيق، مازن المبارك، مطبعة المدني المؤسسة السعودية بمصر، (د-ط)، 1378هـ - 1959م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العُكبَري (٥٣٨ - ٦١٦ هـ)، تحقيق، د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين (ت ١٤٣٦ هـ)، الناشر، دار الغرب الإسلامي – بيروت ط1، ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل ، أبو حيان الأندلسي (٦٥٤ - ٧٤٥ هـ) ، تحقيق، د.حسن هنداوي، الناشر، دار القلم بدمشق (الأجزاء ١ - ٥) - دار كنوز إشبيليا بالرياض (الأجزاء ٦ - ٢٢) (د ط) (د ت).
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لجمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق، محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط2، 2009م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين (ت ٦٧٢ هـ) تحقيق،محمد كامل بركات، الناشر دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة (١٣٨٧ هـ - ١٩٦٧ م) .
- التَّعريفات: الشَّريف الجرجاني أبو الحسن علي بن محمَّد بن علي المعروف بالسيِّد الشَّريف ، (ت 816هـ) ، ط2 ، دار الكتب العلمية، بيروت ، لبنان ، 1424 هـ-2003م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش(ت778 هـ)، دراسة وتحقيق: د.علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة - جمهورية مصر العربية.
- سر الفصاحة، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي (ت: 416هـ)، تحقيق عبد المتعال الصعيدي ،دار الكتب العلمية، ط1، 1402هـ - 1982م.
- شرح الكافية الشافية، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي (ت672هـ)، تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي، منشورات جامعة أم القرى وإحياء التراث، مكة المكرمة، ط1، (د ت).
- شرح المرادي على التسهيل، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت ٧٤٩هـ) تحقيق، فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢.
- شرح المفصَّل، موفق الدين بن يعيش (ت643هـ)، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه، د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001م .
- شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت: 368 هـ)، المحقق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، 2008 م.

- شفاء العليل في بيان الشبه والمخيل ومسالك التعليل، لأبي حامد الغزالي(ت505هـ)، تحقيق، حمد الكبيسي(ت1425هـ)، مطبعة الإرشاد، بغداد،ط1، 1390هـ-1971م.
- الكافي في شرح الهادي لأبي المعالي عز الدين عبدالوهاب بن إبراهيم بن عبدالوهاب ابن أبي المعالي الخرجي الزنجاني ، ت(655هـ) ، دراسة و تحقيق أ.د. محمود بن يوسف فجال) ط1، د ت.
- اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: حامد المؤمن، مطبعة العاني، بغداد ، الطبعة الأولى، 1982م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، (شرح التسهيل لابن عقيل)، تأليف الشيخ الإمام ابن عقيل بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن النحوي (694م-769 هـ)، تحقيق، محمد بن يوسف القاضي، المكتبة اللغوية، ط 1، د ت.
- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ)، تحقيق، محمد خير الحلواني، الناشر، دار الشرق العربي – بيروت، ط1، ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي (ت626هـ)، تحقيق احسان عباس ، دار المأمون، القاهرة، د ط، 1936م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين أبو محمد عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق مازن مبارك، تقديم وفهرست حسن حمد وإشراف د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1418هـ-1998.
- مفهوم الجملة عند سيبويه، د. حسن عبدالغني الأسدي، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ط1، 2007م.
- المقتضب، للمبرد، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ، 1415هـ-1994م.
- المقرّب : ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمَّد الأشبيلي ، (ت699هـ) ، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري ، د. عبدالله أحمد الجبوري ، ط1 ، مطبعة العاني ، بغداد ، وزارة الأوقاف والشؤون الدِّينية ، لجنة إحياء التراث الإسلامي 1391هـ - 1971م.
- موصول النبيل إلى نحو التسهيل، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- نتائج الفكر في النحو، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق: د. محمد إبراهيم البنا، منشورات جامعة قار يونس ، 1398هـ-1978م .
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق : عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، بمصر،1431هـ
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس شمس الدين بن خلكان ، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت 1970